خطة ترامب للسلام في غزة: توازن حساس بين التهدئة والانفجار – هل تنجح؟

1. المقدمة

في عالم يميل إلى ترحيل الأزمات بدل حلها، تبدو غزة اليوم مختبرًا سياسيًا لإعادة ترتيب الشرق الأوسط أكثر من كونها ملفًا إنسانيًا عاجلًا. تأتي خطة ترامب للسلام في غزة في واحدة من أكثر اللحظات حساسية في التاريخ السياسي الحديث للمنطقة، إذ طُرحت بعد ما يقارب عامين من حرب مدمّرة أنهكت غزة بشريًا وعمرانيًا واقتصاديًا، وأعادت الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى واجهة السياسة الدولية بوصفه أزمة مركّبة تتجاوز حدود الجغرافيا إلى عمق التوازنات الإقليمية والدولية.

إن خطة ترامب للسلام في غزة ليست مجرد مبادرة سياسية عابرة، بل هي انعكاس لتحوّل عميق في آليات هندسة الصراع وإدارته دوليًا؛ فهي تجمع بين الطابع التفاوضي والضغط القسري، وبين منطق إدارة الأزمات ومحاولة إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية في غزة من جديد. هذا البحث لا يقدّم رواية سياسية تبسيطية لما يجري، بل يسعى لبناء تحليل استراتيجي معمّق، مستكشفًا الفرص التي قد تجعل الخطة قابلة للتطبيق، والعقبات البنيوية التي تهدد مسارها، والرهانات الإقليمية الخفية التي تشكل مسارها، إلى جانب مستقبل غزة بين سيناريو السلام الهش والعودة إلى الصراع.

وبين تفاؤل حذر وتشكيك واقعي، ينطلق هذا البحث من سؤال جوهري: هل تمثل الخطة نقطة انعطاف تاريخية نحو تسوية قابلة للحياة، أم أنها مجرد هدنة مؤقتة تُعيد ترتيب موازين القوى دون أن تضع نهاية للصراع؟

2. ما هي الخطة؟ وما الذي تحقق حتى الآن؟

تبلورت الخطة في أواخر سبتمبر 2025 كطرح أمريكي من 20 بنداً لإنهاء الحرب في غزة، وتشمل وقفاً شاملاً لإطلاق النار، وتبادلاً متزامناً للأسرى والرهائن، وترتيبات أمنية انتقالية في القطاع، مع هيكل حوكمة مدني مؤقت تحت إشراف دولي. تضمّنت البنود تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة "بإدارة الأمم المتحدة والهلال الأحمر وجهات دولية"، وإفراج حماس عن جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء وتسليم جثامين القتلى مقابل إفراج إسرائيل عن 1,950 أسيراً فلسطينياً. كما تعهّدت إسرائيل بعدم احتلال غزة أو ضمّها والانسحاب "على مراحل" من أراضي القطاع، على أن تُسلَّم إدارة الأمن إلى قوة استقرار دولية مؤقتة مدعومة أمريكياً وعربياً، بينما تتولى لجنة فلسطينية تكنوقراطية محايدة تسيير الشؤون الحياتية في غزة خلال الفترة الانتقالية (Council on Foreign Relations, 2025).

من العناصر اللافتة أن عملية إعادة إعمار غزة ستتم بإشراف مجلس دولي برئاسة ترامب نفسه ويضم شخصيات بارزة مثل رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير. وتعلن الخطة أيضاً جعل غزة "منطقة مُفرَّغة من التطرف والإرهاب" مع منح عفو لعناصر حماس الذين يتخلون عن سلاحهم ويلتزمون بالسلام، وهي شروط تُظهر مدى صرامة المطالب المفروضة على الطرفين (Council on Foreign Relations, 2025).

على الأرض، دخلت الهدنة حيز التنفيذ في 9 أكتوبر 2025 باعتبارها المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الطرفان خطوات أولية نحو تطبيق الاتفاق: فقد سحبت إسرائيل قواتها من عمق المناطق المأهولة لتتمركز حول نحو نصف مساحة القطاع فقط، يُقدَّر أنها لا تزال تحتل حوالي 53% من أراضي غزة (The Guardian, 2025)، وذلك لتجنّب الاحتكاك المباشر في هذه المرحلة. وفي المقابل، قامت حماس بتسليم جميع الرهائن الإسرائيليين الأحياء الذين كانت تحتجزهم، فيما أفرجت إسرائيل عن قرابة ألفي أسير فلسطيني ضمن دفعات متتالية (Council on Foreign Relations, 2025).

في 13 أكتوبر التأم اجتماع دولي رفيع المستوى في شرم الشيخ بمصر ضمّ مسؤولين من أكثر من 20 دولة، وصدر عنه إعلان لتدشين تنفيذ خطة السلام بكاملها. ورحّبت بهذا الإطار أطراف دولية وإقليمية عديدة؛ فقد أعلنت ثماني دول عربية وإسلامية (بينها مصر وقطر والسعودية وتركيا) استعدادها لدعم الخطة وتنفيذها، مؤكدةً أنها يجب أن تمهّد لحل الدولتين وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما أبدى قادة دول غربية كبرى – من بينها فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا – تأييدهم للمبادرة. ومع ذلك، بقيت إسرائيل وحماس غائبتين عن طاولة التوقيع الرسمية في شرم الشيخ، ما يعكس أن التوافق الدولي لا يزال يفوق مستوى التزام طرفي النزاع نفسيهما (Council on Foreign Relations, 2025).

رغم هذه الانطلاقة الواعدة نسبيًا، شهدت الأيام التالية للهدنة خروقات متكررة كادت تعصف بالاتفاق. فتبادل الطرفان الاتهامات بانتهاك التهدئة الهشة: أعلنت إسرائيل أن مسلحين من حماس قتلوا اثنين من جنودها في رفح يوم 19 أكتوبر، فردّت بضربات جوية عنيفة أوقعت ما لا يقل عن 28 شهيدا في غزة. وفي المقابل، اتهمت حماس الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على فلسطينيين أثناء تحركهم قرب خطوط الانسحاب "غير المرسّمة بوضوح" جنوب القطاع، إلى جانب سلسلة خروقات إسرائيلية أودت بحياة 46 فلسطينياً وتسببت في تعطيل إيصال إمدادات أساسية للسكان. هذه الأحداث دفعت بالولايات المتحدة للتدخل العاجل لحصر التصعيد وضمان عودة الجميع إلى طاولة الهدنة. وبفضل الضغط الأمريكي المباشر – عبر اتصالات رفيعة المستوى وزيارات مكوكية لمبعوثي واشنطن – أعلنت كل من إسرائيل وحماس يوم 20 أكتوبر إعادة الالتزام بالتهدئة ومتابعة تنفيذ بنود المرحلة الأولى على الأقل. هذا التأرجح المبكر أكد هشاشة الاتفاق وحاجته المستمرة إلى الرعاية الدولية، وطرح تساؤلات جدية حول قدرة الخطة على الصمود طويلًا (Reuters, 2025).

من الواضح إذن أن الخطة وضعت شروطًا قاسية على الطرفين فيما يخص الالتزامات الأمنية والسياسية، إلى درجة أن نجاحها النهائي ما زال "سؤالًا مفتوحًا" كما وصفه أحد خبراء الشرق الأوسط. لقد حققت حتى الآن هدفًا إنسانيًا مهمًا بوقف نزيف الدم اليومي وإطلاق سراح دفعات من الأسرى والرهائن من كلا الجانبين، وهو ما يعتبر تقدمًا ملموسًا بعد عامين داميين من الحرب. لكن في الوقت عينه، ما تحقق حتى الآن قد يكون الجزء الأسهل من المسار (Associated Press News, 2025)، بينما لا تزال الأسئلة الكبرى معلّقة بلا إجابات واضحة: هل تصمد التهدئة وتترسّخ؟ وهل يمكن تحويل المبادئ الورقية إلى ترتيبات دائمة على الأرض تنهي الصراع فعلياً؟ الإجابة رهن تطورات الأسابيع والأشهر المقبلة في ظل اختبار جدي لقدرة الخطة على معالجة جذور النزاع، وليس مجرد تجميده مؤقتًا.

3. الفرص — لماذا قد تنجح الخطة الآن؟

على الرغم من الشكوك، تلوح فرص فريدة قد تجعل نجاح خطة ترامب للسلام أكثر احتمالاً هذه المرة مقارنةً بمحاولات التهدئة السابقة. أولى هذه الفرص إنسانية-سياسية مزدوجة: فقد وفّرت الهدنة الحالية "نافذة" لالتقاط الأنفاس في غزة ولإطلاق مسار تخفيف

المعاناة المتفاقمة للسكان. للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب، تتدفق المعونات الإنسانية بوتيرة أعلى عبر المعابر التي أُعيد تشغيلها جزئيًا، وبدأ آلاف النازحين بالعودة بحذر إلى أحياء مدمرة في غزة بحثاً عن ما تبقى من منازلهم. صحيح أن حجم الدمار هائل ويغطي معظم مناطق القطاع، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 90% من سكان غزة (نحو مليوني شخص) قد تهجّروا من منازلهم خلال الحرب. لكن مجرد توقف القتال وبدء تدفق المساعدات الغذائية والطبية يشكّل بارقة أمل لاستدراك الكارثة الإنسانية ومنع تفاقمها. وإذا ما نجحت الهدنة في الصمود وتحولت إلى استقرار نسبي، فسيكون بالإمكان فتح المعابر بشكل منتظم أمام البضائع والمسافرين، والشروع في مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة بدعم دولي (Associated Press News, 2025).

ثانيًا، وجود إطار تفاوضي واضح نسبيًا يعدّ من نقاط القوة الحالية مقارنة بمحاولات التهدئة السابقة التي افتقرت لوثائق مكتوبة مفصلة. تمتلك الأطراف الآن خريطة طريق من 20 بنداً تشكّل مرجعًا صريحًا للالتزامات المتبادلة، مما يتيح للوسطاء الدوليين معيارًا لمساءلة كل طرف عن تنفيذ ما وافق عليه. في الماضي، غالبًا ما كانت تفاهمات وقف النار تتم بشكل شفهي أو عبر عموميات قابلة للتأويل، ما سمح للاطراف بالتنصل أو الاختلاف لاحقًا حول ما تم الاتفاق عليه. أما خطة ترامب الحالية فقد حدّدت آليات تفصيلية وخطوات متسلسلة – بدءًا بوقف شامل للأعمال القتالية، ثم انسحاب إسرائيلي تدريجي، فتسليم الأمن لقوة دولية، وصولاً إلى ترتيبات الحوكمة والإعمار – وبالتالي وفرت "وثيقة تشغيل" للمسار السياسي. هذا يمنح الوسطاء جدول أعمال محدداً يمكن تتبّعه، بدل ترك الأمور لمفاوضات مفتوحة النهايات. ورغم أن بعض البنود لا تزال فضفاضة وتحتاج لتفصيل أكبر، إلا أن مجرد امتلاك هيكل اتفاق مكتوب يُعد تطورًا إيجابيًا يميز هذا المسعى عن غيره.

ثالثًا، هناك زخم دولي واستعداد للاستثمار في إنجاح الخطة، لم يتوفر بهذا القدر من قبل. فإلى جانب التأييد السياسي الواسع من العواصم الغربية والإقليمية المذكور آنفًا، تلوح بوادر دعم اقتصادي دولي لإعادة إعمار غزة وتنميتها في حال استقرت الأوضاع. فقد رحبت دول الخليج الثرية – مثل قطر والسعودية والإمارات – بالهدنة وأبدت استعدادًا أوليًا للمساهمة في صندوق لإعمار غزة، خاصةً أن نجاح التهدئة سيُسهّل إيصال مواد البناء ويسمح للعمالة بالتحرك لإعادة البناء. وتشير تقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أن تكلفة إعادة إعمار غزة قد تبلغ حوالي 53 مليار دولار – وهو رقم ضخم يحتاج إلى قاعدة تمويل واسعة. وفي هذا السياق، يُتوقع أن الدول العربية الغنية ستتحمل جزءًا كبيرًا من الكلفة (Associated Press News, 2025).

وفي الواقع، صرّح مسؤولون عرب بأن مشاركتهم المالية ستكون مشروطة بضمانات بألا يكون الإعمار مجرد إسعاف مؤقت يعود بعده الصراع إلى الاشتعال مجددًا. هذا يعني أنهم يريدون رؤية مسار سياسي موثوق يضمن استدامة السلام – وهي نقطة ضغط إضافية على إسرائيل وحماس لإنجاح الخطة. وإلى جانب التمويل، تقدم الدول الإقليمية الدعم اللوجستي والدبلوماسي؛ فمصر تُيسّر حركة المعابر واستضافة المفاوضات التقنية، وقطر تدير قنوات اتصال مع حماس لتذليل العقبات، وتركيا تعرض المشاركة في قوة دولية للبحث عن المفقودين وتثبيت الأمن. هذا التنسيق متعدد الأطراف يخلق شبكة أمان دولية للمسار التفاوضي؛ إذ يشعر كل طرف محلي أن أنظار العالم مسلّطة على أدائه، كما أن تعدد الرعاة يعني توزيع أعباء التنفيذ وعدم ترك واشنطن وحيدة في الميدان. باختصار، المناخ الدولي المحيط بالخطة مؤاتٍ نسبيًا: رغبة في تهدئة إنسانية سريعة، وإجماع نادر بين لاعبين متباينين على دعم المبادرة، واستعداد مبدئي لتوفير الموارد المالية والبشرية لضمان نجاحها – وهي عوامل قد ترجح كفة النجاح إن حُسنت إدارتها واستغلالها.

4. المخاطر — أين يمكن أن تتعثر الخطة؟

رغم الفرص آنفة الذكر، تُواجه خطة السلام جملة مخاطر ومزالق جوهرية قد تُجهضها إذا لم تُعالَج بحكمة. أحد أبرز هذه المخاطر هو مسألة الانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الضامن الأمني في غزة. فعلى الورق، تنص الخطة على انسحاب جيش الاحتلال تدريجيًا من كامل القطاع، على مرحلتين إضافيتين بعد الهدنة الأولية: الأولى عند نشر قوة استقرار دولية تتولى الأمن، والثانية بإنشاء منطقة عازلة دائمة على الحدود. لكن الواقع حتى الآن يكشف عن غموض وربما تراجع إسرائيلي عن فكرة الانسحاب الكامل. فحسب التقارير، اكتفت إسرائيل حتى اللحظة بإعادة انتشار جزئي لقواتها بعيدًا عن المدن الرئيسية إلى خط يُعرف بـ"الخط الأصفر"، محتفظةً بالسيطرة على أكثر من نصف مساحة غزة (The Guardian, 2025).

الأسوأ أن تصريحات القيادة الإسرائيلية توحي بعدم نيتها التخلي عن وجودها العسكري بسهولة. فقد أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو صراحةً: "ستبقى قوات الجيش الإسرائيلي عميقًا داخل أراضي غزة وتُحكم سيطرتها على جميع النقاط الحاكمة" رغم دخول الهدنة حيز التنفيذ، مؤكداً أنه لن يقبل بقيام دولة فلسطينية مهما كان (Council on Foreign Relations, 2025). هذا الخطاب يتناقض جذريًا مع روح الخطة التي تفترض إنهاء الاحتلال وتهيئة الطريق لحكم فلسطيني لاحق. وإذا استمرت إسرائيل في المماطلة أو الامتناع عن الانسحاب الكامل بذريعة المخاوف الأمنية، فهناك خطر من أن تنقلب الهدنة إلى حالة تجميد للصراع بدلاً من حله – أي يتحول الوضع إلى شبيه "السلام البارد" أو الأمر الواقع الذي تبقى فيه قوات إسرائيلية بمواقع داخل غزة لفترة طويلة، ما سيؤدي حتمًا إلى استئناف دورات العنف عاجلاً أم آجلاً.

يذكّرنا محللون بأن لإسرائيل سوابق في عدم استكمال الانسحاب رغم الاتفاقات؛ فقد ظلت تحتل أراضي في جنوب لبنان سنوات بعد اتفاق الهدنة هناك، كما أنها تفرض وجودًا عسكريًا في الجولان السوري بلا أفق زمني. إذا قيس احتمال الانسحاب في غزة على هذا السجل، فإن الشكوك تصبح في محلها. وبالتالي، يمثل عدم حسم تفاصيل الانسحاب وتسليم الأمن لقوة ضامنة ثغرة خطيرة قد تقوّض الخطة، إذ قد يرفض الفلسطينيون والدول الداعمة أن تصبح الهدنة غطاءً لواقع احتلالي جديد لم يتغير سوى بالاسم (The Guardian, 2025).

الخطر الثاني الكبير يكمن في ملف نزع سلاح حماس والفصائل في غزة. فهذا الشرط هو حجر زاوية في خطة ترامب، إذ تصرّ إسرائيل والولايات المتحدة على أن تصبح غزة "منزوعة السلاح" لضمان أمن إسرائيل مستقبلاً. غير أن الطرف المقابل – حماس – يرفض ذلك قطعياً ويعتبره مسألة غير قابلة للتفاوض حاليًا. فبعد أيام من الهدنة، صرّح مسؤول بارز في حماس لوكالة الصحافة الفرنسية بأن مطلب تسليم سلاح المقاومة "خارج نطاق البحث تمامًا"، وقال: "الطلب بأن نسلّم أسلحتنا ليس مطروحًا للنقاش". وبالفعل، حتى أثناء عملية إطلاق الرهائن، بثّت حماس صوراً لمقاتليها بأسلحة في بعض مناطق غزة في استعراض واضح لرفضها التخلي عن القوة العسكرية (The Guardian, 2025). هذا الاصرار الحمساوي متوقع؛ فالحركة تعلم أن بقائها السياسي مرتبط بشكل وثيق بسيطرتها العسكرية. وعلى مدار سيطرتها على غزة منذ 2007، لم تحافظ حماس على حكمها إلا عبر امتلاكها تفوقًا عسكريًا (نسبيًا) على أي منافس محلي، وتطويرها ترسانة صاروخية وبنية تحتية قتالية رغم الحصار. لذا من الصعب تصور أن تُفرّط حماس بسلاحها طوعًا وبسرعة دون مقابل سياسي كبير جدًا (كضمانات حقيقية بقيام دولة فلسطينية مثلًا). وحتى إن قبلت نظريًا بمبدأ النزع، فلا أحد يعلم كيف سيُنفّذ ذلك فعليًا. فلا توجد تفاصيل بعد حول آلية نزع السلاح ضمن الخطة؛ إذ لم يطرح مثلاً نموذج "تجميع المقاتلين في معسكرات محددة وتسليم أسلحتهم" إلا كمقترح نظري (The Guardian, 2025)، وهو طرح يعتريه الكثير من علامات الاستفهام العملية والأمنية.

إن التباعد المطلق في مواقف الطرفين هنا يجعل هذا الملف قنبلة موقوتة تهدد بنسف المسار بأكمله إن لم يُعالَج بحذر. فإسرائيل ترى أن لا مجال لبقاء حماس مسلحة بأي شكل – وقد جدد نتنياهو تعهده "بتجريد حماس من سلاحها بالكامل" بعد ساعة فقط من بدء الهدنة – بينما تعتبر حماس أن سلاحها "سلاح مقاومة" وجزء من قضية التحرر الوطني لا يمكن التخلي عنه بدون تحقيق تلك الغايات. حتى الآن، لم تقدّم حماس أي التزام فعلي بنزع سلاحها؛ بل على العكس أوضح قياديها محمد نزال في حوار مع رويترز أنه لا يستطيع أن يتعهد بتجريد الحركة من السلاح، متسائلاً: "لصالح من وُجهت لنا طلبات التسليم هذه الأسلحة؟" (Reuters, 2025).

في المقابل، تذكّر إسرائيل حماس بأن الاتفاق ينص على نزع سلاحها ولا مجال للمراوغة – فقد صرّح مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي: "وفق الاتفاق، على حماس أن تُسلّم أسلحتها. هذا أمر حتمي. لم تفعل ذلك بعد وهي تماطل. يجب أن تلتزم بالخطة ذات الـ20 بنداً وإلا فالوقت ينفد" (Reuters, 2025). هذه المواقف المتصادمة تنذر بأنه إذا بقي ملف السلاح معلقاً، فسيكون فتيل تفجير قد يشعل جولة أخرى من القتال في أي لحظة يشعر فيها أحد الطرفين أن الآخر يخل بالتزاماته الأمنية.

الخطر الثالث يتجسد في هشاشة الثقة بين الأطراف واستعدادهم للعودة للسلاح عند أي استفزاز. كما رأينا من أحداث الأسبوع الأول للهدنة، أي خرق أمني نوعي يمكن أن يُعيد عقارب الساعة إلى الوراء سريعًا. حادثة مقتل الجنود الإسرائيليين في رفح وما أعقبها من غارات إسرائيلية دامية كادت تنسف الاتفاق لولا التدخل الأمريكي، وهي مجرد مثال لما قد يحدث مستقبلاً. لا تزال الخطوط الفاصلة على الأرض ضبابية – فالجيش الإسرائيلي بدأ بوضع علامات إسمنتية وصفراء لتحديد "الخط الأصفر" كحد مؤقت لتقدمه، لكن الكثير من السكان لا يعرفون بالضبط أين تبدأ هذه الحدود وتنتهي. وقد أدى ذلك بالفعل إلى إطلاق نار إسرائيلي على فلسطينيين اقتربوا من هذه الخطوط في الأيام الماضية، حيث أعلن الجيش أنه استهدف "مسلحين تجاوزوا الخط"، بينما يقول الفلسطينيون إن المدنيين لم يكونوا مدركين لمواقع الحدود الجديدة (Reuters, 2025).

هذه الحوادث تسلط الضوء على انعدام الثقة الميداني: فكل طرف يتوقع الخيانة من الآخر بسرعة. أي خرق كبير – كتفجير انتحاري مفاجئ، أو عملية اغتيال، أو سقوط صواريخ عشوائية – قد يقابل برد فعل عنيف يعيد "دوامة الاتهامات" ويضع الوسطاء تحت ضغط هائل وربما خارج قدرتهم على السيطرة (Reuters, 2025). يُضاف إلى ذلك الضغوط الداخلية على كل من نتنياهو وقيادة حماس؛ فالأول يواجه معارضة داخلية واتهامات بالتساهل إذا طال أمد إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين واستمرار حماس كقوة مسلحة، والثانية تخشى فقدان ثقة جمهورها ومقاتليها إذا بَدَت متهاونة أكثر من اللازم. وإن حصل خرق دموي ولم تُفلح واشنطن في تطويقه كما حدث مؤخرًا، فقد نشهد انهيارًا متسلسلاً للتهدئة: تصاعد عمليات هنا وردود فعل هناك، ثم اتهامات متبادلة بعدم الالتزام، ثم انسحاب أحد الأطراف رسميًا من الاتفاق بحجة عدم جدوى استمرار التهدئة. باختصار، تظل خيوط الهدنة واهية ويمكن أن تنقطع مع أول هزة كبيرة، ما لم تُبنَ إجراءات فعالة لضبط الوضع الميداني وتحقيق قدر من الثقة المتبادلة – وهي مهمة شاقة في ظل المناخ الراهن.

5. اللاعبون ومصالحهم (ميزان القوى والرهانات)

تشترك عدة أطراف مباشرة وغير مباشرة في صياغة مسار الخطة، ولكلٍ منها مصالحه الخاصة ورهاناته التي تؤثر على آفاق النجاح والفشل.

- الولايات المتحدة/إدارة ترامب:

تمثل هذه الخطة رهاناً شخصياً وسياسياً كبيراً للرئيس دونالد ترامب الذي جعل منها وساماً دبلوماسياً يعوّل عليه لتعزيز صورته كصانع سلام عالمي في عامه الأول من الولاية الثانية. بالنسبة لواشنطن، النجاح يعني تكريس صورة "الوسيط الحاسم" الذي استطاع ما عجز عنه سابقوه، وبالتالي تعزيز النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وإعادة الزخم لاتفاقات أبراهام ومسار التطبيع الإقليمي. لذلك نرى إدارة ترامب تبذل جهودًا حثيثة في إدارة دفة التهدئة يوميًا: فالمبعوث ستيف ويتكوف وصهر الرئيس جاريد كوشنر تواجدا ميدانيًا في إسرائيل منذ اليوم الأول للهدنة "لدعم تثبيت وقف إطلاق النار والانخراط في مباحثات المرحلة التالية"، كما أن نائب الرئيس JD فانس زار إسرائيل أيضًا للتنسيق والتشاور (Reuters, 2025).

هذا الحضور الأمريكي المكثّف يعكس أولوية قصوى لدى البيت الأبيض لإنجاح الاتفاق. وقد صرّح ترامب بوضوح أنه يمارس ضغوطًا متواصلة على كل من حماس وإسرائيل للحفاظ على التهدئة، ووعد باتخاذ "خطوات كثيرة" للحيلولة دون انهيارها (Reuters, 2025). بل إنه تبنّى نهج العصا والجزرة؛ فحين حصلت خروقات رفح، أعلن أنه لا يعتقد أن قيادة حماس مسؤولة مباشرةً ربما لوجود "تمرد داخلي"، محاولاً عدم اتهامها علنًا لإبقاء الباب مفتوحًا، لكنه في الوقت نفسه حذّر أنه إذا لم "تصحّح حماس الأمور" فسوف يتم "استئصالها" إذا لزم الأمر – وإن أكد أن ذلك لن يتضمن نشر قوات أمريكية على الأرض (Reuters, 2025). هذه التصريحات المزدوجة تُظهر استراتيجية ترامب: ربط التقدم الإنساني/السياسي باستمرار الهدنة (فلا إطلاق لمشاريع إعادة الإعمار أو حراك نحو مستقبل غزة السياسي دون التزام الهدوء)، مع التهديد الضمني بأن أمريكا "ستترك يد إسرائيل طليقة" في حال نكثت حماس الاتفاق.

كذلك، ترامب معني بتوسيع دائرة الإنجاز؛ فهو لم يكتفِ بغزة بل روّج لرؤيته عن "فجر جديد للشرق الأوسط" انطلاقًا من هذه الهدنة، ويأمل أن يقوده ذلك إلى مهرجانات سلام إقليمية أخرى. إجمالاً، مصلحة واشنطن تكمن في تثبيت هدنة غزة كنموذج نجاح يضيف لرصيدها، ومنع انهيارها الذي سيكون نكسة كبيرة للرئيس. لذا من المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة في الإشراف اللصيق على التنفيذ، عبر جولات مكوكية للدبلوماسيين وربما ضمانات أمنية إضافية خلف الأبواب المغلقة لطمأنة إسرائيل وحلفائها العرب بأن الاتفاق لن يأتي على حساب أمنهم.

- إسرائيل (حكومة نتنياهو):

أعلن نتنياهو مرارًا أنه يعتبر الاتفاق "ترتيباً أمنياً مؤقتاً" وأن الجيش سيبقى في معظم مناطق غزة لضمان تنفيذ التزام نزع سلاح حماس. بل ذهب أبعد من ذلك بالقول صراحة: "لن أسمح بقيام كيان سياسي في غزة يشكل تهديداً علينا" في إشارة إلى رفضه إدخال السلطة الفلسطينية أو قيام دولة مستقلة هناك، ما دام هو في السلطة. وعليه، يمكن قراءة سلوك إسرائيل التفاوضي بأنه قبول تكتيكي يهدف إلى تحقيق مكاسب محددة (تحرير الرهائن الإسرائيليين، إحداث هدنة لالتقاط الأنفاس وإرضاء الحلفاء، تجنّب الضغوط الدولية بشأن الكارثة الإنسانية)، دون تقديم تنازلات استراتيجية حقيقية على صعيد السماح بكيان فلسطيني مسلّح أو سيادي في غزة. إسرائيل تريد من الخطة تفكيك تهديد حماس جذرياً: سحب سلاحها، وتدمير أنفاقها وقدراتها الصاروخية، وإنهاء حكمها للقطاع (Reuters, 2025).

باختصار، إسرائيل تسير على حبل مشدود: فمن جهة تريد جني فوائد الهدنة (رهائنها عادوا، صورتها الدولية تحسنت قليلاً، التقطت أنفاسها عسكريًا)، لكنها من جهة أخرى لا تثق في حماس ولا تنوي تمكينها سياسيًا. فإذا شعرت بأن الخطة تنحرف نحو إعطاء حماس أو حتى السلطة الفلسطينية موطئ قدم قوي في غزة دون ضمان أمنها المطلق، فقد تُعطّل تقدمها أو تنسحب منها جزئيًا. وفي المحصلة، نجاح الخطة في نظر إسرائيل يعني ترتيبات أمنية حديدية: غزة منزوعة السلاح، قوة دولية صارمة، وربما بقاء بعض السيطرة الإسرائيلية غير المباشرة عبر منطقة عازلة أو تواجد استخباراتي مستمر لضمان عدم عودة التهديد.

- حركة حماس والفصائل الغزية:

تتعاطى حماس مع الخطة بنهج براغماتي مشوب بالحذر. فمن جهة، وافقت الحركة على الهدنة لتجنب مزيد من التدهور العسكري بعد تعرض غزة لحملة تدمير واسعة النطاق، واستطاعت عبر التبادل استعادة عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين (ما يقارب 2000) مما عزز رصيدها الشعبي. ومن جهة أخرى، تدرك حماس أن الخطة تستهدف تقليص نفوذها جذريًا سياسيًا وعسكريًا، لذا تسعى إلى الحفاظ على حضورها ولو بشكل غير مباشر في أي ترتيب قادم. فعلى الصعيد الأمني، أوضح مسؤولوها أنهم سيبقون موجودين على الأرض خلال المرحلة الانتقالية لـ"حماية الأمن الداخلي" في غزة (Reuters, 2025) – بمعنى استمرار عناصرها (أو جناحها الشرطي) في حفظ النظام ومرافقة قوافل المساعدات ومنع الفوضى.

وقد صرّح عضو المكتب السياسي لحماس محمد نزال: "هذه مرحلة انتقالية. مدنيًا ستكون هناك إدارة تكنوقراط... لكن على الأرض ستظل حماس حاضرة". هذا تأكيد أن الحركة لا تنوي حل نفسها أو إقصاء كوادرها من المشهد، بل ربما إعادة تموضع فقط. أما في موضوع السلاح، فقد أسلفنا رفضها المطلق التخلي عنه حاليًا. قال نزال بوضوح لرويترز: "لا نستطيع الالتزام بنزع السلاح... هذا موقفنا" واقترح بدلاً من ذلك هدنة طويلة الأمد (3-5 سنوات) كفترة لالتقاط الأنفاس وإعادة بناء غزة، "على أن يتقرر بعدها مستقبل السلاح ضمن إطار وطني أشمل".

هذا الطرح يكشف استراتيجية حماس: المناورة على عامل الوقت – فهي مستعدة لهدنة ممتدة لتحسين أوضاع غزة وترميم قوتها الشعبية، على أمل أن تطرأ تغيرات إقليمية أو داخلية (كضغط شعبي لحل سياسي أشمل أو تغير الحكومة الإسرائيلية) تسمح لها بالحفاظ على سلاحها أو دمجه ضمن قوة وطنية. كذلك، ورغم قبولها الظاهري بألا تشارك مباشرة في حكم غزة خلال الفترة الانتقاليةز

باختصار، هدف حماس هو الحفاظ على مكتسباتها بأقل الأضرار: الحفاظ على بنيتها التنظيمية وأكبر قدر ممكن من سلاحها، وضمان عدم إقصائها تمامًا من مستقبل غزة السياسي. فإن شعرت بأن الخطة تنزلق نحو نزع سلاحها قسريًا أو تسليم غزة لجهة معادية (كخصمها اللدود السلطة الفلسطينية) دون دور لها، فقد تنقلب عليها أو تضع العراقيل أمام تنفيذ بنودها، حتى لو اضطرت لتحمّل جولة قتال أخرى. إنها لعبة توازن معقدة بالنسبة لحماس بين إبداء المرونة التكتيكية (وقف إطلاق النار، تبادل الأسرى، قبول وجود قوة دولية محدودة) وبين التمسك باستراتيجيتها طويلة المدى كمقاومة مسلحة لها حضور سياسي.

- الوسطاء الإقليميون (مصر وقطر وتركيا وغيرهم):

تلعب هذه الأطراف دورًا حيويًا كـ"شركاء منفذين" للخطة، ولكل منها دوافعه ومصالحه. مصر مثلاً تنظر إلى الوضع في غزة من منظار أمنها القومي وحدودها الشرقية؛ فهي تريد ضمان الهدوء في سيناء وعدم تدفق موجات لجوء أو فوضى أمنية عبر معبر رفح.

لذا تولي القاهرة أهمية كبرى لأن تنجح ترتيبات التهدئة حتى لو تطلب ذلك نشر قوات دولية على حدود غزة – وهو ما قبلت به مبدئيًا ضمن الخطة (The Guardian, 2025). مصر أيضًا وجدت في رعاية الاتفاق فرصة لتثبيت دورها كوسيط إقليمي لا غنى عنه، واستثمار ذلك في تعزيز علاقتها مع واشنطن.

قطر من جهتها تضع ثقلها المالي والدبلوماسي لإنجاح الصفقة، فهي طالما دعمت حماس ماليًا وتستضيف قياداتها، وبالتالي ضمنت الخطة لها مقعدًا على الطاولة كصوت مؤثر. قطر معنية بحماية استثماراتها المعنوية (سمعتها كمفاوض قادر على التعامل مع جماعات مثل حماس) وكذلك المادية (هي ممول رئيسي لإعادة إعمار غزة تاريخيًا). وقد شاركت الدوحة بفاعلية في صياغة الحلول الجزئية كتبادل الأسرى، حيث وفّرت منصتها للتفاوض غير المباشر. تركيا أيضًا أبدت اهتمامًا، فعرضت المشاركة في "قوة مهام مشتركة" للبحث عن جثامين الإسرائيليين المفقودين بالتعاون مع قطر ومصر وإسرائيل (Reuters, 2025)، وربما تطمح لدور في أي قوة استقرار مستقبلية. دوافع أنقرة مزيج من دعمها المعلن للقضية الفلسطينية ورغبتها في زيادة نفوذها الإقليمي بالتنسيق مع واشنطن.

وبشكل عام، هذه الدول تجد في قضايا "المعابر والتمويل والإعمار" أوراق قوة بيدها؛ فمصر تمتلك مفتاح معبر رفح المنفذ البري شبه الوحيد لغزة، ولن يُكتب النجاح لأي ترتيبات دون تعاونها الإداري والأمني هناك. وقطر ودول الخليج تمسك بخزانة التمويل اللازمة لإعمار غزة وتشغيل مؤسساتها المدنية (كدفع رواتب الموظفين أو إنشاء مشروعات إسكان). لذلك، يحرص الوسطاء الإقليميون على توظيف نفوذهم التنفيذي لضمان مراعاة مصالحهم: فسيضغطون مثلًا لإشراك شركاتهم الوطنية في جهود الإعمار، أو لنشر قوات من دولهم في القوة الدولية المقترحة. وفي الوقت نفسه، يشكل انخراطهم صمام أمان إضافي للخطة؛ إذ أن فشلها سيشكل إحراجًا سياسيًا لهم وربما تهديدًا أمنيًا، مما يدفعهم لبذل جهد إضافي لتذليل العقبات بين حماس وإسرائيل والحفاظ على زخم المسار.

على سبيل المثال، استضافت القاهرة لقاءات مع قيادي حماس (خليل الحيّة) للتباحث في سبل تنفيذ المرحلة التالية من الاتفاق وضمان التزام الحركة بشروطه. كما أن تلك الدول وقّعت – إلى جانب الولايات المتحدة – على "إعلان ترامب للسلام الدائم والازدهار" في قمة شرم الشيخ، ملتزمةً بدعم تنفيذ "اتفاق ترامب للسلام" رغم أن إسرائيل وحماس لم توقعاه مباشرة. هذا الالتزام العلني يُحمّلها مسؤولية أمام المجتمع الدولي ويعني أنها ستسعى لإنجاح الاتفاق حتى تحفظ مصداقيتها. وهكذا، يمكن القول إن الوسطاء الإقليميون باتوا شركاء مصلحة في الخطة: نجاحها يعزز مكانتهم كفاعلين دوليين مسؤولين، وفشلها يضر بصورتهم وربما بأمنهم، مما يوفر حافزًا قويًا لديهم لمواصلة دورهم الضاغط والمسهّل لتنفيذ الاتفاق (Chatham House, 2025).

6. مؤشرات يجب مراقبتها (خلال 4–8 أسابيع المقبلة)

لدراسة مدى ثبات خطة السلام ومسارها، ينبغي رصد عدة مؤشرات أساسية في الأسابيع القليلة القادمة، لأنها ستشكل دلائل مبكرة على اتجاه الأمور نحو ترسيخ الاتفاق أو انهياره:

أولا: استمرارية الهدنة يومياً وانضباطها:

يبرز هذا كأهم مؤشر فوري. فلا يزال اتفاق وقف إطلاق النار هشاً، وأي زيادة في وتيرة وحجم الخروقات ستكون ناقوس خطر. يجب متابعة عدد حوادث إطلاق النار أو الاشتباكات على خطوط التماس، وكذلك توترات الضفة الغربية أو جنوب لبنان التي قد يؤثر

فيها تصاعد غزة. خلال الأسبوع الأول، رغم الخروقات الخطيرة، بقيت التهدئة إجمالاً قائمة بضغط أمريكي. إذا تمكن الوسطاء من احتواء الخروقات بسرعة ومنع تصاعدها – كما فعلوا في حادثة رفح – فهذه علامة إيجابية على مرونة الاتفاق وقدرة رعاته على الضبط (Reuters, 2025). أما إذا شهدنا خروقات أكبر نطاقًا (كقصف جوي متبادل أو هجمات مميتة متكررة) وفشلت الجهود الدبلوماسية في كبحها، فسيشير ذلك إلى تآكل الثقة واحتمال انهيار الهدنة.

كما أن طريقة التعاطي الأمريكي مع أي انتهاك مهمة: هل تستمر واشنطن في سياسة "الضغط بهدوء لاحتواء التصعيد" أم تتبنى لهجة تصعيدية وتحميل طرف ما المسؤولية علناً؟ رد الفعل الأمريكي سيعكس درجة التزامها وعزمها على الحفاظ على الاتفاق. لذا فإن رصد تصريحات البيت الأبيض والبنتاغون ومبعوثيه عقب كل حادث أمني سيعطينا مؤشرًا: فإذا ظلت حريصة على التهدئة وتتفادى تبادل اللوم، فثمة إرادة لإنجاح الاتفاق رغم الصعاب. أما إذا بدأت النبرة تميل إلى لوم طرف بعينه أو التلويح بالتخلي عن الهدنة، فذلك إنذار بانهيار وشيك.

ثانيا: التقدم المؤسسي في الترتيبات الانتقالية:

وهنا نقطتان مفصليتان يجب مراقبتهما عن كثب في الشهرين المقبلين. الأولى هي تحديد شكل وهوية "القوة الضامنة" الدولية المقترحة. فحتى الآن، الخطة تتحدث نظريًا عن "قوة استقرار مؤقتة" للعمل في غزة، لكن التفاصيل غامضة: ما جنسية هذه القوات؟ ما حجمها وصلاحياتها؟ وهل ستعمل بتفويض من الأمم المتحدة أم باتفاقات ثنائية؟ حتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم يُعلن عن تشكيل هذه القوة ولا عن الدول المستعدة لإرسال جنود. بل أكدت حماس أن الوسطاء "لم يطرحوا معها بعد أي نقاش حول قوة دولية" (Reuters, 2025)، ما يعني أن الملف مؤجل ربما للمرحلة التالية. إذا شهدنا في الأسابيع المقبلة حراكاً ملموساً – كاجتماع دولي لتشكيل قوة مراقبين، أو إعلان دول معينة (ربما عربية وإسلامية) استعدادها للمشاركة بقوات، أو حتى بدء انتشار رمزي لوحدات أممية عند معبر رفح – فسيكون ذلك مؤشرًا قويًا على الانتقال للمرحلة التالية وترسيخ الأمن بطريقة مشتركة. أما استمرار الغموض والتأجيل في هذا الملف فيوحي باستمرار الفجوة بين أطراف الخطة، ما يبقي الوضع هشًا أمنيًا.

النقطة الثانية هي آلية الحوكمة المدنية المؤقتة في غزة: تنص الخطة على لجنة تكنوقراط فلسطينية تدير الشؤون اليومية، مع إمكانية عودة دور ما للسلطة الفلسطينية بعد "إصلاحها". هنا يجب رصد ما إذا كان سيتم تشكيل هذه اللجنة ومن سيشارك فيها. حتى الآن، أبدت السلطة الفلسطينية رغبة في المشاركة لكنها واجهت رفضاً إسرائيلياً لأي دور قبل إجراء تغييرات جوهرية في قيادتها. كما أعلنت حماس قبولها ألا تكون ممثلة مباشرةً باللجنة، لكنها حتمًا ستسعى للتأثير عليها (Chatham House, 2025). المؤشر الإيجابي سيكون انعقاد اجتماعات فلسطينية-دولية للاتفاق على هيكلية الإدارة المدنية (ربما برعاية مصر أو قطر)، وربما اختيار شخصيات مهنية مستقلة لبدء الإشراف على الخدمات والإعمار.

إن تشكيل مجلس أو لجنة محلية تحظى بقبول واسع وتشرف مثلًا على توزيع المساعدات وإصلاح البنى التحتية سيشير إلى تحوّل الهدنة الورقية إلى واقع مؤسساتي. بالمقابل، إذا ظلت غزة بلا إدارة واضحة واستمر كل فصيل يسيطر على مناطقه بحكم الأمر الواقع، فستتعاظم المخاوف من فراغ سلطوي أو عودة الاقتتال الداخلي لاحقًا. أيضًا، جزء من هذا المؤشر هو حل معضلة الموظفين: هل ستُستأنف رواتب موظفي غزة المدنيين (الذين كان يدفعها مانحون عبر السلطة أحيانًا)؟ هل ستعمل الوزارات الخدمية (صحة، تعليم، بلديات) تحت مظلة اللجنة الجديدة أم تستمر من خلال الأمر الواقع الحمساوي؟ أي خطوات نحو توحيد الإدارة المدنية ستكون علامة على جدية تنفيذ الشق المدني من الخطة، بينما عدم حدوث ذلك يعني أن الأمور مجمدة عند الشق العسكري الإنساني فقط.

ثالثا: زخم تبادل الأسرى والجثامين:

من العلامات المهمة أيضًا استمرار مسار تسليم ما تبقى من الرهائن الإسرائيليين والجثامين، مقابل إفراج إسرائيل عن دفعات إضافية من الأسرى الفلسطينيين. لقد حققت المرحلة الأولى إطلاق سراح كل الرهائن الإسرائيليين الأحياء (20 شخصاً) وتسليم جثامين 28 إسرائيليًا قضوا خلال الأسر، بينما أفرجت إسرائيل عن أسرى فلسطينيين. لكن لا يزال هناك ملف عالق تمثل في نحو 15 جثمانًا لإسرائيليين مفقودين بغزة. تقول حماس إن بعض الجثث يصعب الوصول إليها تحت الأنقاض، فيما يصر الإسرائيليون على استرجاعها سريعًا. في 20 أكتوبر، سلّمت حماس عبر الصليب الأحمر جثمانًا آخر لأحد الرهائن القتلى، ويُعتقد أنها قد تسلّم حتى خمسة جثامين إضافية فورًا إذا أمكن العثور عليها (Reuters, 2025).

إسرائيل أعلنت أنها لن تمضي قدمًا في مباحثات المرحلة التالية قبل استعادة المزيد من الرفات، مما يعني أن هذا المؤشر سيؤثر على زخم العملية. إذا شهدنا في الأسابيع المقبلة استمراراً سلساً لتبادل ما تبقى من الجثامين (كأن يتم انتشالهم وتسليمهم بوساطة أجنبية)، فذلك سيدل على استمرار الحد الأدنى من الثقة والتنسيق بين الطرفين تحت إشراف دولي. وقد يساعد في ذلك فريق العمل المشترك الذي اتفقت تركيا وأطراف أخرى على المساهمة فيه للبحث عن الجثامين (Reuters, 2025).

كما يجدر مراقبة إذا ما كانت إسرائيل ستفرج عن دفعات إضافية من الأسرى الفلسطينيين كخطوة حسن نية بالتوازي مع تقدم المراحل – فهناك الآلاف لا يزالون معتقلين، بينهم قيادات فصائلية. أي إفراج إضافي سيُعتبر مؤشرًا إيجابيًا على تقدم المفاوضات واتساع نطاق الصفقة، بينما توقف الإفراجات يعني جمود المسار وربما تزايد الاحتقان في الشارع الفلسطيني. باختصار، يظل استمرار عملية التبادل بوتيرتها المقررة (أو توسيعها) بمثابة بارومتر لمدى ثقة الطرفين والتزامهما؛ إذ إن توقفها أو تراجعها قد يعني بدء فقدان الأطراف حافز البقاء في الهدنة.

7. الخلاصة الاستراتيجية

في التحليل الاستراتيجي النهائي، تمثّل خطة ترامب للسلام في غزة فرصة نادرة ولكن محفوفة بالمخاطر. فهي للمرة الأولى منذ سنوات تفتح كوّة أمل في جدار صراع دموي، عبر وقف إطلاق نار شامل وتخفيف فوري لمعاناة المدنيين، ووضع تصور (ولو أولي) لمستقبل أكثر استقرارًا في غزة. لقد حققت الخطة بالفعل إنجازات إنسانية لا يستهان بها خلال أيام معدودة – لحظة تاريخية تمثلت في فرحة عارمة بتحرر مئات الأسرى الفلسطينيين الذين طال انتظارهم، وكذلك شعور أهالي غزة أخيرًا بالأمان النسبي مع توقف الغارات وانسياب قوافل الإغاثة. هذه النتائج الإيجابية تعطي مصداقية لفكرة استمرار المسار: فهي تثبت أن "خطوات بناء الثقة" ممكنة ويمكن أن تقود لمزيد مثلها إذا أخلصت النيات. كما أن الالتفاف الدولي الكبير حول المبادرة – من واشنطن وحلفائها إلى عواصم عربية وإسلامية كانت على خلاف – يوفر لها غطاءً سياسيًا ودعمًا ماديًا قد لا يتكرر إن ضاعت هذه الفرصة.

ولكن في المقابل، الخطة محفوفة بمزالق خطيرة لم تُحل بعد. فالقضايا التي لطالما أفشلت محاولات السلام السابقة ما زالت كامنة تحت السطح: انسحاب الجيش الإسرائيلي الكامل وضماناته، تفكيك سلاح حماس أو دمجه، وضع ترتيبات حكم مُستدامة تحظى بشرعية محلية، ناهيك عن السؤال الأكبر حول آفاق الحل السياسي الشامل للقضية الفلسطينية. جميع هذه الملفات مؤجلة إلى مراحل لاحقة وفق الخطة، ما يجعل الاتفاق الحالي هدنة مؤطرة بخارطة طريق أكثر منه تسوية نهائية. وسيكون الاختبار الحاسم هو قدرة الأطراف على ترجمة هذه الهدنة الورقية إلى بُنى مؤسسية ووقائع جديدة على الأرض: هل سنشهد إنشاء قوة أمنية موثوقة تفرض

النظام وتحمي الحدود دون إذكاء صراع جديد؟ هل ستنبثق مؤسسات حكم مدني (بلديات، إدارة معابر، شرطة محلية) قادرة على تسيير حياة الناس بكفاءة بعيدًا عن الانقسامات السياسية؟ وهل سيتدفق التمويل الدولي بشكل منظم ومستدام لإعادة إعمار القطاع وتنميته بدل الوعود الموسمية التي تتبخر مع الوقت؟

إن نجاح الخطة مرهون بتحقيق ذلك – أي تحويل "هدنة الورق" إلى حقائق ملموسة: مدارس تفتح أبوابها من جديد، مستشفيات تعاد خدماتها، بيوت تُبنى، مياه وكهرباء تصل للسكان، وأجهزة أمنية تتحرك لضبط أي فوضى. عندها فقط سيشعر المواطن العادي أن السلام له عائد حقيقي أفضل من الحرب، وعندها فقط يمكن الحديث عن ترسيخ طويل الأمد.

أما إخفاق الخطة – لا قدر الله – فسوف يعني على الأرجح عودة إلى المربع الأول إن لم يكن أسوأ. فلو انهارت الهدنة وعاد القتال، فسيكون الجميع قد حصلوا على هدنة مؤقتة فقط دون معالجة جذور النزاع، مما قد يفضي إلى حرب أشد ضراوة. لقد دفعت غزة ثمناً باهظاً في الحرب الأخيرة، وأي جولة مقبلة بعد فشل الاتفاق ربما تكون أعنف وأطول، لأن كلا الطرفين سيشعر أنه استنفد الخيارات السلمية ولن يكون لديه ما يخسره في المواجهة. باختصار، نحن أمام لحظة مفصلية: إما انطلاق عملية تحول واقعي نحو التهدئة الدائمة والتسوية التدريجية – وإن كانت طويلة الأمد – أو انتكاس إلى دوامة الصراع المسلح بدورات أعنف.

من منظور استراتيجي، ربما يكمن الحل في مقاربة شاملة ومتدرجة في آن واحد: شاملة بمعنى عدم الاكتفاء بالجوانب الأمنية والإنسانية بل تضمين أفق سياسي حقيقي (فكرة الدولة الفلسطينية أو على الأقل حكم ذاتي واسع)، ومتدرجة بمعنى تنفيذ ذلك خطوة بخطوة مع بناء الثقة. خطة ترامب حاولت رسم هذا النهج، لكن نجاحها يتطلب إرادة حقيقية وتنازلات مؤلمة من الأطراف. الأيام والأسابيع المقبلة ستكون حاسمة في رسم أي الطريقين سنسلك.

المراجع:

Associated Press News. (2025). *Gaza ceasefire: Aid deliveries and prisoner exchanges continue under U.S.-brokered plan*. AP News. https://apnews.com

Brookings Institution. (2025). *Gaza ceasefire and regional stability: Policy perspectives on U.S. mediation and Arab involvement*. Brookings. https://brookings.edu

Chatham House. (2025). *Gaza after the ceasefire: Governance scenarios and regional implications*. Chatham House. https://www.chathamhouse.org

Council on Foreign Relations. (2025). *Trump's 20-point peace framework for Gaza: Strategic implications and implementation challenges*. Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org

New York Post. (2025). *Rebuilding Gaza could cost more than $50 billion, UN and World Bank estimate*. New York Post. https://nypost.com

Reuters. (2025). *U.S. envoy shuttles between Israel and Hamas to prevent Gaza truce collapse*. Reuters. https://www.reuters.com

Reuters. (2025). *Israel says Hamas delaying return of hostage bodies amid fragile Gaza truce*. Reuters. https://www.reuters.com

Reuters. (2025). *Hamas: Disarmament is "not up for negotiation" under Trump ceasefire plan*. Reuters. https://www.reuters.com

Reuters. (2025). *Turkey, Qatar offer joint task force to locate missing Israelis in Gaza*. Reuters. https://www.reuters.com

Reuters. (2025). *JD Vance visits Israel to discuss Gaza security and U.S. role in peace plan*. Reuters. https://www.reuters.com

Reuters. (2025). *Gaza civilians killed near undefined security lines despite ceasefire, Hamas says*. Reuters. https://www.reuters.com

The Guardian. (2025). *Israel retains over half of Gaza territory despite ceasefire withdrawal claims*. The Guardian. https://www.theguardian.com

The Guardian. (2025). *Netanyahu rules out Palestinian state under any Gaza peace arrangement*. The Guardian. https://www.theguardian.com

The Guardian. (2025). *Hamas shows fighters in Gaza despite ceasefire, signaling refusal to disarm*. The Guardian. https://www.theguardian.com

The Guardian. (2025). *UN peacekeepers unable to prevent Israeli strike near Lebanon border*. The Guardian. https://www.theguardian.com